



أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا
مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الرائد شؤون صحفونية

2018/03/27م

جدول المحتويات

- 3 "يديعوت" تعرض "استراتيجية ثلاثية" للتعامل مع حماس
- 5 تقارير إسرائيلية رسمية: عدد العرب أكثر من اليهود بين النهر والبحر
- 7 ماذا اقترح أعضاء الكابينت لإفشال مسيرة العودة؟
- 8 دلالات الاعتراف الإسرائيلي بعدم الجاهزية للحرب على الجبهة الشمالية



استعرضت صحيفة إسرائيلية الاثنين ما قالت إنها إستراتيجية للتعامل مع حركة حماس في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي افتتاحيتها التي كتبها التي كتبها رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق اللواء احتياط غيورا آيلند قالت فيها إن "إسرائيل أمام بداية فترة من الأحداث الأمنية، في الضفة وغزة".

وترى الصحيفة أن الوضع في الضفة الغربية "ثابت ومستقر، وكل ما هو مطلوب مواصلة السياسة القائمة التي في أساسها التعاون الاقتصادي والأمني"، في إشارة إلى التعامل مع السلطة الفلسطينية.

وفي غزة، تقول الصحيفة إن "الوضع مختلف وهناك حاجة لمبادرة إسرائيلية، فالوضع ليس مستقرا ومن شأنه أن يتفجر في أقرب وقت ممكن؛، سواء من خلال الانفجار العسكري على نمط حرب 2014، أو سيناريو أكثر تعقيدا في مركزه مظاهرات للجماهير واقتحام الجدار نحو إسرائيل".

وتشير الصحيفة إلى أن "الاختلاف بين الشكل الذي اعتدنا في التعاطي مع غزة به، وبين الطريق الصحيح يقوم على أساس ثلاثة أسس أولها؛ أن غزة بحكم الواقع دولة مستقلة منذ 11 عاما، وللدولة أربع خصائص هي: أرض محددة، حكم مركزي ناجع؛ سياسة خارجية مستقلة؛ وجيش خاص بها، وغزة تستجيب لهذه الشروط الأربع".

والأساس الثاني حسب الصحفية "يتعلق بالمصالح، وإسرائيل ليس لديها بالنسبة لغزة مصالح سياسية، اقتصادية أو إقليمية؛ فقط لديها مصلحة أمنية في الحفاظ على الهدوء" مضيفة: "مع أن لحماس رؤيا لتصفية إسرائيل، لكن في كل ما يتعلق بالمصالح قصيرة المدى، فإنها تكتفي بمواصلة السيطرة في غزة". وفيما يتعلق بالأساس الثالث، تلفت "يديعوت" إلى أنه "لا يمكن إعادة إعمار غزة طالما كان الإصرار على أن تصل أموال الإعمار للسلطة الفلسطينية، لأن أبو مازن غير معني بإعمار القطاع، وهو معني بإسقاط حكم حماس"، وفق تعبيره.

ويخلص غيورا آيلند في رؤيته إلى القول أن "الاستنتاج من تلك الأسس الثلاثة واضح، وعلى تل أبيب أن تغير سياستها وتعترف بأنها تحادي دولة مستقلة تسمى غزة، الحكم فيها انتخب بشكل ديمقراطي".



كما يدعو الجنرال الإسرائيلي السابق إسرائيل لأن "تشجع دول الغرب والدول العربية، على الاستثمار في إعمار غزة، بإشراك حكومة حماس وليس من خلف ظهرها"، مضيفاً: "كلما بنيت في غزة المزيد من محطات توليد الطاقة ومنشآت التحلية؛ ستكون حكومة حماس ملجومة أكثر"، وفق تعبيره.

ويختتم بالقول: "لا مصلحة لإسرائيل في تحويل شطري السلطة الفلسطينية (الضفة وغزة) لنوع من الدولة الواحدة بل من الأفضل لإسرائيل أن تدير سياسة صحيحة تتمثل بالعصا والجزرة تجاه الكيان السياسي المستقل في غزة".



عرب ٤٨ : تحرير : محمد وتد 2018\3\26

دلت إحصائيات إسرائيلية رسمية أن عدد الفلسطينيين أكثر من عدد اليهود في فلسطين التاريخية، حيث كشف عن هذه الإحصائيات، اليوم الإثنين، خلال مداوлат لجنة الخارجية والأمن بالكنيست. وحسب الإحصائيات التي استعرضها، نائب رئيس الإدارة المدنية، العقيد أوري مندر، أمام اللجنة التي ناقشت الخطوات والإجراءات الاحتجاجية لمستخدمي الإدارة المدنية، فيتضح وجود مساواة ديموغرافية في عدد اليهود والمسلمين بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن.

ووفقا للإحصائيات يسكن في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر، نحو خمسة ملايين فلسطيني (باستثناء الفلسطينيين في القدس المحتلة)، بالمقابل ووفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء لعام 2016، يسكن في إسرائيل 6.44 مليون يهودي و1.52 مليون عربي.

وطالب رئيس لجنة الخارجية والأمن، عضو الكنيست أفي ديختر، وزارة الأمن باستلام البيانات والإحصائيات في وثيقة رسمية. وقال ديختر: "لا أتذكر أن الفلسطينيين قدموا مثل هذا العدد. يدور الحديث عن إحصائيات جديدة وأعداد كبيرة ومثيرة للدهشة تماما. إذا كانت دقيقة، فهي مثيرة للدهشة ومقلقة. إذا لم تكن دقيقة، فإننا بالطبع نريد أن نعرف ما هي الأرقام والإحصائيات الدقيقة".

وخلال مداوлат اللجنة، قدم، نائب منسق الأنشطة في المناطق المحتلة، جاي غولدستين، بيانات تتعلق بالإدارة المدنية، قائلا: "على مر السنين، كانت الإدارة المدنية تقلل بشكل مطرد من الموارد من أجل القيام بمهامها. بعد اتفاقات أوسلو، كان هناك انخفاض في كل من الميزانية والقوى العاملة. هناك انخفاض زاحف في القوة البشرية. تم تخفيض قيمة الميزانية بعشرين مليون شيكل".

وفقا لنائب منسق الأنشطة، بعد اتفاق أوسلو، كانت ميزانية الإدارة المدنية 286 مليون شيكل. اليوم، ومع ذلك، فإن الميزانية تقف عند 170 مليون شيكل.

وفيما يتعلق بالسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، قال إن التعداد السكان الفلسطينيين في المنطقة نما من مليون إلى ثلاثة ملايين نسمة، بينما ارتفع عدد السكان اليهود من 100 ألف إلى 400 ألف.



وتعقبا على ذلك قال ديختر: "لا يمكن لأي مسح ديموغرافي أن يعرض زيادة ثلاثة أضعاف في عدد السكان في غضون 25 عاما. من مليون إلى ثلاثة ملايين لا توجد طريقة للقيام بذلك إلا عند الارتفاع. هذا النمو يمكن أن يكون محل اهتمام موسوعة غينيس للأرقام القياسية".

وردت عضو الكنيست تسيبي ليفني بتغريداتها على الإحصائيات وهاجمت فكرة الضم قائلة: "إذا لم نستيقظ من أوهام الضم، فسوف نفقد الأغلبية اليهودية. الأمر بسيط".

بدوره، رد عضو الكنيست يهودا غليك، على ليفني قائلاً إن "بناء نظريات على أساس هذه المعطيات يماثل الاعتقاد بأن عملية أوصلو ستحقق السلام، أو أن شمعون بيرس ما زال يتقدم في الاستطلاعات، أو أن زعيم المعسكر الصهيوني، سيشكل حكومة. هذه معتقدات، لسوء الحظ، تأتكم مرارا وتكرارا، الحقيقة والوقائع تصفع وجوهكم".

وقال عضو لجنة الخارجية والأمن بالكنيست، موطي يوغيف إن "منسق الأنشطة الحكومية في المناطق لم يف بمسؤوليته في إحصاء ومعرفة عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية أو على الأقل في المنطقة ج، وهو يعتمد فقط على تقارير السلطة الفلسطينية".

وأضاف: "السلطة الفلسطينية تقدم معلومات مغلوبة وتشمل في الإحصائيات 317000 من سكان القدس الشرقية. كما أن السلطة الفلسطينية لا تقدم تقارير عن الذين ماتوا، ولذلك قدمت إلى اللجنة وثيقة تفيد أنه خلال العقد الماضي، ولد في الضفة الغربية عشرة أضعاف عدد العرب الذين ماتوا".



ماذا اقترح أعضاء الكابينت لإفشال مسيرة العودة؟

القدس المحتلة - ترجمة صفا 2018\3\27

كشفت مصادر صحفية إسرائيلية الاثنين عن بعض المقترحات التي جرى مناقشتها خلال جلسة الكابينت أمس لحرف مسيرة العودة عن مسارها، المقررة الجمعة.

وذكرت القناة "الثانية" العبرية أن عضو الكنيست ووزير الطاقة "يوفال شتاينتس" اقترح خلال الجلسة إلقاء الأغذية والأدوية أمام المتظاهرين من الجو عبر الطائرات، معتقداً أن الجماهير قد ينشغلون بها بدلاً من إكمال طريقهم.

وبرر "شتاينتس" مقترحه أن "إسرائيل" ستكسب مرتين من تلك خطوة؛ الأولى أن تخصم فاتورة هذه الطرود من عائدات الضرائب الفلسطينية، أما المكسب الثاني فيتمثل في إظهار "إسرائيل" بمظهر الحريص على غزة ومقارنتها بالسلطة التي ترغب بقطع الكهرباء عن السكان هناك.

في حين، قال وزير الاستيطان وقائد المنطقة الجنوبية الأسبق يوآف جالانت الذي حضر الجلسة أنه جرب في إبان خدمته العسكرية بغزة عندما أشغل الفلسطينيون بالإفراج عن بعض الأسرى قبل 500 متر من الموقع الذي ساروا باتجاهه لاقتحامه، بالإضافة الى تجربته إلقاء دُمى عليهم جواً.

أما القناة فقد ذكرت أن تلك الأساليب "عفا عليها الزمن" وأنه في زمن الصورة هنالك شك في إمكانية نجاح أو تحقيق هذه الحلول، بينما قال أعضاء في الكابينت إن جوهر النقاش حول تلك المسائل يظهر مدى التورط الإسرائيلي في موضوع غزة.

وحذر قائد أركان الجيش غادي آيزنكوت من أن الساحة الفلسطينية هي من أخطر الساحات حالياً وأنها قد تنفجر في أية لحظة، مشيراً إلى استعداد جيشه لأي طارئ.

ونقلت القناة عن آيزنكوت قوله "هنالك الكثير من التحديات أمامنا والأكثر تفجراً من بينها هي الساحة الفلسطينية ما يلزمنا بالحفاظ على جهوزية دائمة".

ومن المقرر أن تتطلق الجمعة المقبلة فعاليات مسيرة العودة الكبرى في قطاع غزة، للاعتصام في خيام العودة المنصوبة في الأماكن الشرقية للقطاع؛ تحضيراً لاجتياز السياج الفاصل مع الأراضي المحتلة. والسياسة



دلالات الاعتراف الإسرائيلي بعدم الجاهزية للحرب على الجبهة الشمالية

صالح النعامي العربي الجديد 2018\3\27

يحمل إقرار وزير الأمن الإسرائيلي، أفغدور ليبرمان، بعدم جهوزية العمق المدني الإسرائيلي لمواجهة تبعات اندلاع حرب على الجبهة الشمالية دلالات كبيرة، وقد يشي بطابع الخيارات والتوجهات الإسرائيلية الحقيقية في التعاطي مع التهديدات المنبعثة من لبنان وسورية. ويعدّ إقرار ليبرمان، الذي جاء خلال مشاركته في المؤتمر السنوي لصحيفة "يديعوت أحرنوت"، الذي انطلق أول من أمس، أول اعتراف رسمي بعدم جاهزية إسرائيل للوفاء بالمتطلبات المسبقة التي يتوجب على حكومة بنيامين نتنياهو توفيرها قبل اندلاع مواجهة شاملة على الجبهة الشمالية.

ويتبين من كلمة ليبرمان أن العاملين اللوجستي والمادي هما أهم عائقين أمام تمكن إسرائيل من تأهيل الجبهة الداخلية لمواجهة تبعات الحرب المقبلة على الحدود الشمالية. وبحسب ليبرمان، فإن تمكن إسرائيل من الاستعداد للحرب المقبلة يتطلب منها صياغة خطة خماسية بكلفة مالية تصل إلى مليار شيكل سنوياً (225 مليون دولار).

وفي حين يؤكد ليبرمان أن إسرائيل تمكنت من إعداد الجبهة الداخلية القريبة من قطاع غزة لأية حرب مفتوحة مع حركة حماس، فإنه يرى أن هذا الإنجاز تسنى فقط بعد أن استثمرت الحكومة في بناء تحصينات للمستوطنين في المستوطنات التي تنتظم في منطقة "غلاف غزة" بكلفة تصل قيمتها إلى 37 ألف شيكل (حوالي 11 ألف دولار) لكل مستوطن.

وعلى الرغم من أن تصريحات ليبرمان هذه جاءت في إطار توجيه الانتقاد للحكومات التي تعاقبت على حكم إسرائيل، فإنه أقرّ، بشكل غير مباشر، بأن تأمين الجبهة الداخلية، الذي يعد أهم متطلبات الاستعداد للحرب المقبلة على الجبهة الشمالية، غير متوفر في الوقت الحالي.

وإذا تم الأخذ بالاعتبار أن أحد أهم الملاحظات التي سجلتها لجنة "فينوغراد" التي تقصّت أوجه القصور الإسرائيلي في حرب لبنان الثانية 2006 وتقرير مراقب الدولة الذي حقق في مسار حرب غزة 2014، كان يتعلق بعدم جهوزية الجبهة الداخلية قبل نشوب الحربين، فإنه يمكن الافتراض أن صانع القرار في تل أبيب يأخذ بالاعتبار هذا العامل قبل اتخاذ قراراً بشنّ عمل عسكري يمكن أن يفضي إلى مواجهة شاملة، لا سيما على الجبهة الشمالية تحديداً، التي تعد أكثر تهديداً للعمق المدني الإسرائيلي.



وعلى الرغم من أن ليبرمان لم يقدم تفاصيل حول المخاطر التي تتهدد العمق المدني الإسرائيلي في حال نشبت مواجهة مع حزب الله تحديداً، فإن صحيفة "معاريف" نقلت أخيراً عن ثلاثة من كبار مسؤولي الصناعات العسكرية الإسرائيلية قولهم إن إسرائيل ستكون مطالبة بإجلاء حوالي نصف مليون مستوطن من منطقة حيفا فقط قبل اندلاع أي حرب مع حزب الله بسبب التداعيات الكارثية المحتملة لسقوط صواريخ الحزب على مجمع الصناعات الكيميائية في ميناء حيفا، إذ حذر هؤلاء المسؤولون من أن انبعاث الغازات السامة سيهدد حياة المستوطنين في المكان.

إلى جانب ذلك، أوضح المسؤولون أن منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي غير قادرة على مواجهة صواريخ حزب الله بكفاءة كبيرة، بسبب مداها الطويل وامتلاكها رؤوساً نارية ثقيلة نسبياً، إلى جانب أن عدداً منها يتسم بدقة إصابة كبيرة، ما يجعل الكثير من المؤسسات والمرافق المدنية والعسكرية الحيوية داخل إسرائيل في مرمى هذه الصواريخ.

وقد تفسر هذه المخاوف حرص الإسرائيلي الواضح على محاولة احتواء التوتر الأخير مع الدولة اللبنانية بشأن بناء الجدار على الحدود والخلاف على خارطة المياه الاقتصادية لكل منهما، على اعتبار أن عدم احتواء هذا التوتر يحمل في طياته إمكانية تفجر مواجهة مع حزب الله في ظل عدم وفاء الاحتلال بمتطلبات إعداد الجبهة الداخلية.

إلى جانب ذلك، فإن إسرائيل ستواصل تصميم عملياتها في سورية بحيث لا تفضي إلى مواجهة شاملة، يشارك فيها حزب الله، لا سيما في أعقاب التصعيد الأخير خلال الشهر الماضي الذي أسقطت خلاله طائرة أف 16 إسرائيلية بنيران سورية.

لكن المخاوف من تبعات اندلاع مواجهة شاملة على الحدود الشمالية بسبب تداعياتها على العمق المدني الإسرائيلي، لا تمنع الاحتلال من مواصلة التحوط للحرب من خلال محاولة تقليص قدرة حزب الله على مفاجأة إسرائيل، وذلك عبر تكثيف جمع المعلومات الاستخبارية عن الحزب وقدراته والاستثمار في بناء القوة العسكرية بشكل يقلص قدرة الحزب على المسّ بالجبهة الداخلية والمرافق الحيوية في الحرب المقبلة.

تم بحمد الله

